مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٠)، العدد (١)، ص ص ١٤٣-١٩٢، (محرم ١٤٣٨هـ/أكتوبر ٢٠١٦م)

الأدلة العقلية على صفة العلم الإلهي: في ضوء عقيدة السلف

د. ياسر بن عبدالرحمن بن محمد اليحيى
الأستاذ المساعد بقسم العقيدة والمذاهب المعاصر، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة القصيم

ملخص البحث. يتناول هذا البحث مفهوم ومنزلة وأنواع الأدلة العقلية من المنظور السلفي، وكيف يمكن تطبيق هذه الرؤية السلفية على آحاد مسائل الاعتقاد.

وقد اخترت أن تكون المسألة محل التطبيق (صفة العلم الإلهي) لشرف هذه الصفة ولما لها من تعلق بكثير من مسائل الاعتقاد كالصفات الاختيارية ومسائل القدر ونحوها...

وقد توصلت من خلال البحث إلى نتائج من أهمها:

١- أن الأدلة العقلية داخلة تحت الأدلة الشرعية. وهي قسيم الأدلة السمعية.

٢- أن الأدلة العقلية الشرعية نوعان: (نقلي) و(غير نقلي).

٣- أن السلف – رضوان الله عليهم –كانوا يحتجون بالأدلة العقلية لإثبات مسائل أصول الدين.

٤- أن الأدلة العقلية الدالة على صفة العلم قسمان:

أ) أدلة عامة: دالة على كثير من المطالب الإلهية وعلى صفات الكمال خاصة.

ب) أدلة خاصة: تدل على صفة العلم، وقد تدل على صفات أخرى لكن ليس كالأولى.

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وبعد:

فإنه من المتقرر عند أهل العلم أن قضايا أصول الدين التي تدرَّس تنقسم إلى قسمين: مسائل ودلائل.

فأما **المسائل** فهي ما يجب اعتقادها، ويجب أن تُذكر قولاً أو تُعمل عملاً: كمسائل التوحيد والصفات والقدر والنبوة والمعاد.

وأما **الدلائل** فهي الشواهد على هذه المسائل[١].

وقد أولى السلف رحمهم الله تعالى عناية كبرى بكلا القسمين يظهر ذلك جلياً فيما قرروه في تآليفهم أو سطروه في كتبهم.

ورغبة مني في إبراز جانب من هذه الجوانب، وإلقاء الضوء عليها، سالكاً طريقة السلف رحمهم الله تعالى في ذلك بذكر المسألة ودلائلها، فقد اخترت موضوعاً يتناسب مع هذا الهدف، وهو" الأدلة العقلية على صفة العلم الإلهي".

أهداف البحث

يهدف البحث إلى عدة أمور:

١ -بيان مقصود السلف بالدليل العقلي على مسائل الاعتقاد.

٢ -بيان منزلة الأدلة العقلية عند السلف.

---

(١) انظر: درء التعارض: ١/ ٢٧

٣ -ذكر الأدلة العقلية على صفة العلم الإلهي كنموذج من استدلالات السلف بالأدلة العقلية على مسائل الاعتقاد.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

والذي دعاني إلى الحديث عن هذا الموضوع -باختصار -ما يلي:

١ -بيان عناية السلف رحمهم الله بالأدلة العقلية على مسائل الاعتقاد، فكما أنهم يستدلون على مسائل أصول الدين من السمع، فكذلك يستدلون عليها من العقل الموافق للنقل.

٢ -أن في إبراز ذلك على الوجه الصحيح، دفعاً لما يشيعه بعض أتباع المدارس الكلامية من عدم عناية السلف بالدلائل العقلية، وأن العناية إنما حصلت في وقت متأخر.

٣ -أن تقييد هذا البحث بصفة العلم الإلهي لشرف هذه الصفة من وجه(٢)؛ ولأن كثيراً من مسائل الاعتقاد لها تعلق بصفة العلم، كالصفات الاختيارية والقدر ونحوه؛ ولأن مقصود البحث التمثيل والتذكير لا الاستيعاب والتطويل.

منهج البحث

منهجي في البحث هو تتبع استدلالات السلف بالأدلة العقلية على مسائل الاعتقاد (صفة العلم نموذجاً)، وفرز هذه الاستدلالات من جهة إمكانية الاستدلال بها على أكثر المسائل أو على آحادها، مع النظر في موافقات الفرق الكلامية للسلف في الاستدلال بها من عدمه.

---

(٢) درء التعارض: ٩/٤١٤

خطة البحث

وقد سرت في هذا البحث على الخطة التالية: مقدمة، تمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

١ - **المقدمة**: تكلمت فيها عن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره.

٢ - **التمهيد**: وتكلمت فيه عن معنى الصفة، والمراد بصفة العلم، والأدلة السمعية على صفة العلم.

٣ - **المبحث الأول**: مفهوم الأدلة العقلية ومنزلتها: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المراد بالدليل العقلي

المطلب الثاني: المقصود بالأدلة العقلية على مسائل الاعتقاد

المطلب الثالث: منزلة الأدلة العقلية عند السلف في مسائل الاعتقاد

٤ - **المبحث الثاني**: الأدلة العقلية العامة على صفة العلم الإلهي:

الدليل الأول: قياس الأولى

الدليل الثاني: دليل الكمال (السبر والتقسيم)

٥ - **المبحث الثالث**: الأدلة العقلية الخاصة على صفة العلم الإلهي:

الدليل الأول: دليل الإتقان

الدليل الثاني: دليل الاختيار

الدليل الثالث: دلالة أفعال الله

٦ - **الخاتمة**: وفيها أهم النتائج.

هذا وأسأل الله العلي القدير أن يوفقنا لما يحب ويرضى، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آلة وصحبه أجمعين.

التمهيد

أولاً: معنى الصفة

تأتي الصِّفَة في اللغة: بمعنى التحلية. يقال: "وَصَف الشيء: حلاّه، والهاء في صفته عوض من الواو"[٣].

وقال ابن فارس(ت:٣٩٥هـ): " فالوصف: تحلية الشيء، وهي الأمارة اللازمة للشيء"[٤].

وجاء في التعريفات: "الصفة: هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو طويل وقصير... وهي الأمارة اللازمة بذات الموصوف الذي يُعرف بها"[٥].

وعلى هذا فيتبين أن الصفة هي: نعت أمارة ملازمة للذات، لا تنفك عنها ولا تستقل بذاتها، فلا يتصور ذات بلا صفات ولا صفات بلا ذات.

وصفات الله تعالى هي نعوت الكمال القائمة بالذات: كالعلم والحكمة والسمع والبصر ونحوها مما هو ثابت في الكتاب والسنة[٦].

---

(٣) لسان العرب مادة (وصف)٩/٣٥٧

(٤) معجم مقاييس اللغة مادة (وصف) ٦/١١٥

(٥) التعريفات: ١٧٥

(٦) **مما يحسن التنبيه إليه هنا**: أن من اللغويين من فرق بين النعت والصفة، فجعل النعت لما يتغير من الصفات، والصفة لما يتغير ولما لا يتغير، فالصفة أعم من النعت، لكن الصحيح –والذي جرى عليه أكثر علماء اللغة واستعمال أهل الشرع- إجراء النعت مجرى الصفة. يقول أبو هلال العسكري(ت:٣٩٥هـ) بعد أن نقل قول من ذكر الفرق:" والذي عندي: أن النعت هو ما يظهر من الصفات ويشتهر ... ثم قد تتداخل الصفة والنعت فيقع كل واحد منهما موضع الآخر؛ لتقارب معنييهما، ويجوز أن يقال: الصفة لغة والنعت لغة أخرى ولا فرق بينهما في المعنى، والدليل على ذلك: أن أهل البصرة من النحاة يقولون الصفة، وأهل الكوفة يقولون النعت ولا يفرقون بينهما".[الفروق اللغوية: ص٣٠]، ويقول صاحب (مختار الصحاح):" الصفة عندهم–أي النحويين– النعت".[مختار الصحاح:ص:٣٤٠]،، وعلى هذا جرى عمل أهل اللغة=

ثانياً: المراد بصفة العلم

العلم نقيض الجهل.

والعلم في الأصل: "هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع، وقيل: هو إدراك الشيء على ما هو به"(٧).

وصفة العلم في حق الله تعالى معناها: أن علم الله واسع، وأنه أحاط بكل شيء علماً، ولا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًا﴾ [الأعراف: ٨٩] وقال تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩] وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا﴾ [الطلاق: ١٢].

يقول الإمام أحمد (ت: ٢٤١هـ): "وهو يعلم ما في السموات السبع، والأرضين السبع، وما بينهما وما تحت الثرى، وما في قعر البحار، ومنبت كل شعرة وكل شجرة وكل زرع وكل نبات، ومسقط كل ورقة، وعدد ذلك، وعدد الحصى والرمل والتراب ومثاقيل الجبال، وأعمال العباد وآثارهم وكلامهم، وأنفاسهم،

=والشرع: قال ابن فارس: في (مقاييس اللغة): (النعتُ: وصفك الشيء بما فيه من حسن؛ كذا قاله الخليل)[٤٤٨/٥]، وقال ابن منظور في (لسان العرب): (النعتُ: وصفك الشيء، تنعته بما فيه وتبالغ في وصفه)[٩٩/٢]، وبوب البخاري في صحيحه:" باب ما يُذكر في الذات والنعوت والأسامي"[١٢٠/٩] قال ابن حجر:" وأما النعوت فإنها جمع نعت، وهو الوصف يقال: نعت فلان نعتاً مثل وصفه وصفاً وزنه ومعناه"[فتح الباري:٣٨٢/١٣] وعلّق الشيخ ابن عثيمين على تبويب البخاري:" أما النعوت: فهي الأوصاف، فأوصاف الله تسمى نعوتاً كما تسمى أوصافاً، فتقول -مثلاً- نَعَتَ اللهُ نفسه بكذا وكذا أي: وَصَفَ "[مجموع الفتاوى:٣٧٢/١٦]، ولهذا تجد العلماء يطلقون على أوصاف الله الواردة نعوتاً.[انظر مثلاً: الطبري في تفسيره:٢٨٢/١١، ٣٠٠/١١، وابن تيمية في المجموع:١٦٠/٥، ١٣٥/١٤]

(٧) التعريفات: ١٩٩

ويعلم كل شيء لا يخفى عليه من ذلك شيء، وهو على العرش فوق السماء السابعة"[٨].

والله سبحانه يعلم ما كان، وما يكون، ومالم يكن أن لو كان كيف يكون، كما قال تعالى: ﴿ وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾ [الأنعام: ٢٨][٩].

ويقول ابن القيم (ت: ٧٥١هـ) -واصفاً علم الله تعالى -:

وهو العليم أحاط علماً بالذي	في الكون من سر ومن إعلان
وبكل شيء علمه سبحانه	فهو المحيط وليس ذا نسيان
وكذاك يعلم ما يكون غداً وما	قد كان والموجود في ذا الآن
وكذاك أمرٌ لم يكن لو كان كيـ	ف يكون ذاك الأمر ذا إمكان[١٠]

وصفة العلم في حق الله، من الصفات الذاتية التي لم يزل ولا يزال متصفاً بها.

وكذلك هي من الصفات التي تدرك بالعقل كما تدرك بالسمع، يقول شيخ الإسلام: " والمقصود هنا أن من صفات الله تعالى ما قد يعلم بالعقل كما يعلم أنه عالم، وأنه قادر، وأنه حي، كما أرشد إلى ذلك قوله: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ [سورة الملك: ١٤]، وقد اتفق النظار من مثبتة الصفات على أنه يُعلم بالعقل عند المحققين أنه: حي عليم قدير مريد"[١١].

---

(٨) المسائل والرسائل المروية عن الإمام احمد: ١/ ٢٨٣، ٢٨٤

(٩) انظر: شرح العقيدة الطحاوية: ١٣٢، وجامع الرسائل: ١/ ١٨٣.

(١٠) النونية مع الشرح (توضيح المقاصد وتصحيح القواعد) لأحمد بن إبراهيم بن عيسى:٢١٥/٢

(١١) الفتاوى:٨٨/٣

وصفة العلم من أعظم صفات الكمال الثابتة لله تعالى، وذلك أن كثيراً من الصفات وخاصة الصفات الفعلية لها تعلق بصفة العلم[(١٢)].

ومن المسائل المتعلقة بصفة العلم، مسألة **تعلق علم الله بالمستقبل**:

هل علمه بالمستقبل قديم لازم لذاته، ولا يتجدد له عند وجود المعلومات نعت ولا صفة؟

أو أنه لا يعلمها إلا بعد حدوثها؟

أو أنه يعلمها قبل حدوثها، ويعلمها بعلم آخر حين وجودها؟

والصحيح هو الثالث.

يقول الإمام ابن تيمية(ت:٧٢٨هـ): " فلا ريب أنه يعلم ما يكون قبل أن يكون، ثم إذا كان: فهل يتجدد له علم آخر؟ أو علمه به معدوماً هو علمه به موجوداً؟ هذا فيه نزاع بين النظار "، ثم قال عن القول الأول – وهو أنه يتجدد له علم آخر – " وإذا كان هو الذي يدل عليه صريح المعقول، فهو الذي يدل عليه صحيح المنقول وعليه دل القرآن في أكثر من عشرة مواضع، وهو الذي جاءت به الآثار عن السلف"[(١٣)]، وهذه المسألة لها تعلق بمسألة القدر.

وهناك مسائل أخرى تتعلق بعلم الله:

كمسألة: **علم الله هل يعم الكليات والجزئيات أم هو خاص بالكليات دون الجزئيات**، كما هو مذهب الفلاسفة متقدميهم ومستأخريهم، وهذه مسألة قد أطال الكلام فيها الإمام ابن تيمية¬في درء التعارض[(١٤)].

---

(١٢) انظر: درء التعارض: ٩/ ٤١٤

(١٣) المصدر السابق: ١٠/١٧

(١٤) انظر: من بداية الجزء التاسع الى: ١٠/ ١٩٦.

ومسألة زيادة العلم الإلهي على الذات ونفي المعتزلة لذلك، وغيرها من المسائل، والذي يطول الكلام في تحقيقها وبيانها عن المقصود من هذا البحث[١٥].

ثالثاً: الأدلة السمعية على صفة العلم

الأدلة المثبتة لعلم الله من الكتاب والسنة كثيرةٌ جداً، منها[١٦]:

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [سورة الملك: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة البقرة: ٢٩]. وقال تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [سورة المائدة: ١٠٩]. وقال تعالى في علمه بنشأة الإنسان وما يخفيه وما يعلن: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ [سورة النجم: ٣٢].

أما إثبات علمه بالعالم الفلكي والسموات والأرضين فقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [سورة الحديد: ٤].وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [سورة آل عمران: ٥].

وقال تعالى في علمه بالغيب: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [سورة الأنعام: ٥٩].

---

(١٥) انظر: المصدر السابق: ١/٩ – ١٠ / ١٩٦ حيث تكلم عن أكثر مسائل صفة العلم.

(١٦) استوفى كثيراً من هذه الادلة الشيخ حافظ حكمي ¬ في معارج القبول كعادته في استيفاء الادلة من الكتاب والسنة على المسائل: ١/ ٢٣٨.

وقال تعالى في علمه بوقوع الساعة: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سورة الأعراف: ١٨٧].

وقال تعالى في علمه بأعمال الإنسان خيرها وشرها: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [سورة الأنعام: ٥٣].

وكذلك دلت السنة الشريفة على هذه الصفة بأدلة كثيرة منها:

ما رواه جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الِاسْتِخَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنْ الْقُرْآنِ يَقُولُ إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ لِيَقُلْ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ وأستقدرك بِقُدْرَتِكَ وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي أَوْ قَالَ عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ فَاقْدُرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي أَوْ قَالَ فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ وَاقْدُرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ثُمَّ أَرْضِنِي قَالَ وَيُسَمِّي حَاجَتَهُ"(١٧)

وعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: " مَفَاتِحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ لَا يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ إِلَّا اللَّهُ وَلَا يَعْلَمُ مَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ إِلَّا اللَّهُ وَلَا يَعْلَمُ

---

(١٧) رواه البخاري: في كتاب الدعوات، باب الدعاء ثم الاستخارة/٢٣٤٥ برقم(٦٠١٩)، والترمذي: باب ما جاء في صلاة الاستخارة ٣٤٥/٢ برقم(٤٤٢)، والنسائي: باب في الاستخارة:٨٩/٢ برقم (٣٢٠١)، وابن ماجة: باب ما جاء في صلاة الاستخارة ٤٤٠/١ برقم (١٣٧٣)، واحمد:٤٤٣/٣ برقم(١٤٧٤٦)

مَتَى يَأْتِي الْمَطَرُ أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ وَلَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ وَلَا يَعْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا اللَّهُ"[١٨].

المبحث الأول: مفهوم الأدلة العقلية ومنزلتها

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المراد بالدليل العقلي

قبل أن أبيِّن المقصود بالدليل العقلي، يحسن أن أبين معنى اللفظين - باختصار- قبل التركيب:

فالدليل "في اللغة: هو المرشد، وما به الإرشاد.

وفي الاصطلاح: هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر"[١٩].

وأما **العقل** في اللغة: مصدر عقل يعقل، وأصل مادته الحبس والمنع، وسمي عقل الإنسان عقلاً؛ لأنه يعقله أي: يحجزه عن الوقوع في الهلكة، ولذا سمي -أيضاً- حجراً؛ لأنه يحجره عن ارتكاب الخطأ[٢٠].

وفي الاصطلاح: يختلف معناه باختلاف استعماله، ومن خلال النظر في كلام العلماء أجد أنه لا يخرج عن عدة معانٍ كلها تدور حول أصله اللغوي الذي هو المنع والحبس، وهي:

---

(١٨) رواه البخاري: باب: ﴿وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو﴾٤/١٦٩٣ برقم (٤٣٥١)

(١٩) التعريفات للجرجاني: ١٠٤، وانظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهاوني:١/ ٧٩٣

(٢٠) انظر: تهذيب اللغة للأزهري:١/ ١٥٩، ومقاييس اللغة لابن فارس:٤/٦٩، ولسان العرب لابن منظور: ١١/٤٥٨

١ -الغريزة المدركة التي ميَّز الله بها الإنسان عن سائر الحيوانات، وهذه التي يسقط بفقدها التكليف الشرعي.

٢ -المعارف الفطرية، والعلوم الضرورية التي يشترك فيها جميع العقلاء، كالعلم بأن الكل أكبر من الجزء، وأن الحادث لا بد له من محدث، ونحو ذلك من العلوم الأولية الضرورية.

٣ -إدراك المعارف النظرية، وما يستفاد من التجارب الحسية، ومنه جرى إطلاق العلم على العقل، ويسمى فاقد هذا جاهلاً وأحمقاً وهو يختلف عن المعنى الأولى من جهة أنه لا يُسقط التكليف.

٤ -ويطلق على العمل بمقتضى العلم، ويدل عليه نفي الكفار للعقل عند دخولهم نار الجحيم كما قال سبحانه: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَـٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٠﴾﴾ [سورة الملك: ١٠] ويسمى العقل بهذا الإطلاق: معرفة وبصيرة[٢١].

قال ابن القيم ¬(ت:٧٥١هـ): "العقل عقلان: عقل غريزي طبعي: هو أبو العلم ومربيه ومثمرة.

وعقل كسبي مستفاد: وهو ولد العلم وثمرته ونتيجته، فإذا اجتمعا في العبد استقام أمره، وأقبلت عليه جيوش السعادة من كل جانب، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وإذا فقدهما، فالحيوان البهيم أحسن حالاً منه، وإذا فقد أحدهما أو انتقص، انتقص صاحبه بقدر ذلك"[٢٢].

ما تقدم هو معنى اللفظين قبل التركيب.

---

(٢١) انظر: احياء علوم الدين للغزالي:١/٨٥-٨٦، بغية المرتاد لابن تيمية:٢٦٠

(٢٢) مفتاح دار السعادة لابن القيم: ١/١١٧

أما المعنى بعد التركيب، فهناك عدة تعريفات أشهرها هو: الدليل الذي كل مقدماته عقلية[٢٣].

ومعناه: ما أوصل إلى المطلوب بنفسه -أي ببداهة العقل -أو بالنّظر إلى مُقدِّمات ترجع إليه[٢٤].

ومما يحسن التذكير به: أن العقل -الذي يستند إليه الدليل هنا -مصدر من مصادر المعرفة في الإسلام، إلا أنه ليس مصدراً مستقلاً، بل يحتاج إلى تنبيه الشرع، وإرشاده إلى الأدلة؛ لأن الاعتماد على محض العقل، سبيل للتفرق والتنازع، فالعقل لن يهتدي إلا بالوحي، والوحي لا يلغي العقل.

وقد جاء في الوحي المنزل الحث على التعقل، وأثنى على العقلاء، فقال تعالى: ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴾ [سورة الزمر: ١٧ -١٨].

والنصوص الشرعية قد جاءت متضمنة الأدلة العقلية صافية من كل كدر، فما على العقل إلا فهمها وإدراكها، فمن ذلك:

قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [سورة الأنبياء: ٢٢].

وقال سبحانه: ﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَـٰلِقُونَ ﴾ [سورة الطور: ٣٥].

وقال جل وعلا: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴾ [سورة النساء: ٨٢].

وخوض العقل في أمور الإلهيات باستقلال عن الوحي مظنة الهلاك وسبيل الضلال.

---

(٢٣) انظر: المواقف للإيجي:١/٢٠٣، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهاوني:١/ ٧٩٨

(٢٤) انظر: الدليل العقلي عند السلف لعيسى النعمى: مجلة البيان: عدد (٢٩٠)

يقول ابن رشد الفيلسوف(ت: ٥٩٥هـ) -وهو ممن خاض بالعقل في مسائل الاعتقاد وطالت تجربته -: "لم يقل أحد من الناس في العلوم الإلهية قولاً يعتد به، وليس يعصم أحد من الخطأ إلا من عصمه الله تعالى بأمر إلهي خارج عن طبيعة الإنسان، وهم الأنبياء"(٢٥).

وعلى هذا فميزان الصحة والفساد في أدلة العقول هو في مدى موافقتها للكتاب والسنة الصحيحة أو بعدها عنها.

يقول قوام السنة الأصبهاني - (ت: ٥٣٥هـ): " وأما أهل الحق فجعلوا الكتاب والسنة إمامهم، وطلبوا الدين من قِبلهما، وما وقع لهم من معقولهم وخواطرهم، عرضوه على الكتاب والسنة، فإن وجدوه موافقاً لهما قبلوه، وشكروا الله حيث أراهم ذلك ووفقهم إليه، وإن وجدوه مخالفاً لهم تركوا ما وقع لهم، وأقبلوا على الكتاب والسنة، ورجعوا بالتهمة على أنفسهم، فإن الكتاب والسنة لا يهديان إلا إلى الحق، ورأي الإنسان قد يرى الحق، وقد يرى الباطل، وهذا معنى قول أبي سليمان الداراني- وهو واحد زمانه في المعرفة-: ما حدثتني نفسي بشيء إلا طلبت منها شاهدين من الكتاب والسنة، فإن أتت بهما، وإلا رددته في نحرها"(٢٦).

والعقل قد يهتدي بنفسه إلى مسائل الاعتقاد الكبار على سبيل الإجمال، كإثبات وجود الله مع ثبوت ذلك في الفطرة أولاً.

قال ابن تيمية- (ت:٧٢٨هـ): "واعلم أن عامة مسائل أصول الدين الكبار مما يُعلم بالعقل"(٢٧).

---

(٢٥) تهافت التهافت لابن رشد: ٢/ ٥٤٧

(٢٦) الحجة في بيان المحجة لقوام السنة الأصبهاني: ٢/٢٣٨

(٢٧) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٩/ ٢٢٩-٢٣٠

أما مسائل العقيدة التفصيلية مما يتعلق بذات الله تعالى وصفاته ورسوله وأنبيائه، وما يجب لهم وما يستحيل، فما كانت العقول لتدركها لولا مجيء الوحي.

يقول السفاريني- (ت:١١٨٨هـ): " أن العقول لو كانت مستقلة بمعرفة الحق وأحكامه، لكانت الحجة قائمة على الناس قبل بعث الرسل وإنزال الكتب، واللازم باطل بالنص، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [سورة الإسراء: ١٥].... فكذا الملزوم"[٢٨].

المطلب الثاني: المقصود بالأدلة العقلية على مسائل الشرع

كثيراً ما يتبادر إلى الذهن عندما تطلق كلمة " الأدلة العقلية " إنه يراد بها ما يقابل الأدلة الشرعية.

ومن ثمَّ تفسر الأدلة الشرعية بأن المراد بها الأدلة السمعية الواردة في الكتاب والسنة، وأن المراد بالدليل العقلي هو ما كان عقلياً محضاً مبني على مقدمات عقلية؛ وهذا في الحقيقة خطأ واختزال للمراد بالأدلة الشرعية.

والسبب في هذا الفهم الخاطئ هو ما اشتهر عند كثير من المتكلمين، من جعلهم الدليل العقلي في مقابل النقلي والشرعي[٢٩]، ومن ثمَّ يقسِّمون أصول الدين إلى قسمين:

العقليات والسمعيات، ويجعلون العقليات هي ما لا يُعلم بالنقل، ويقصرون دلالة النقل على السمعيات دون العقليات؛ لظنهم أن الاستدلال بالنقل على

---

(٢٨) لوامع الأنوار البهية للسفاريني:١/١٠٥، وانظر: مبادئ ومقدمات علم التوحيد عند أهل السنة والجماعة لمحمد يسري:١٦٤ -١٦٥

(٢٩) انظر: المواقف: ١/ ٢٠٣ -٢٠٤

العقليات يلزم منه الدور[٣٠] ؛ لأن النقل متوقف على العقل، فالنبوة معلوم صحتها بالعقل وعن طريقها أتى النقل[٣١].

وهذا صحيح في جانب أن وجود الصانع مثلاً ودلائل النبوة تثبت بالعقل، لكنه غلط من جانب آخر وهو اعتقادهم أن الأدلة النقلية لم تأت بأدلة عقلية تثبت وجود الصانع ونبوة الرسول.

والصحيح أن النقل قد أتى بأدلة عقلية، وهي في نفس الأمر أدلة يقينية تُعلم بالعقل وحجة بذاتها، وإنما النقل نبَّه عليها وذكَّر بها وهي حجة على من صدق بالرسالة ومن لم يصدق.

يقول الإمام ابن تيمية ¬(ت:٧٢٨هـ) -حين ذكر أنهم يقسمون الدين إلى عقليات وسمعيات، والأول لا يعلم بالكتاب والسنة – قال: "وهذا غلط منهم، بل القرآن دل على الأدلة العقلية وبينها ونبَّه عليها، وإن كان من الأدلة العقلية ما يعلم بالعيان ولوازمه، كما قال تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [سورة فصلت: ٥٣]"[٣٢]

والتحقيق في المسألة:

أن التقسيم الصحيح للأدلة أن تقسَّم إلى أدلة شرعية وأدلة بدعية، فالشِرعة تقابل البدعة.

---

(٣٠) الدور: هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويسمى: الدور المصرح، كما يتوقف (أ) على (ب)، وبالعكس او بمراتب، ويسمى: الدور المضمر، كما يتوقف (أ) على (ب) و (ب) على (ج) و (ج) على (أ) وهذا هو الذي يراد هنا، التعريفات: ١٤٠

(٣١) انظر: درء التعارض: ١/ ١٩٩.

(٣٢) درء التعارض: ١٩٩/١، وانظر: الموافقات للشاطبي: ٣/ ٥٢، ٥٣

والأدلة الشرعية يراد بها نوعان:

الأول: أن يكون الشرع أثبته أو دل عليه، وهذا قسمان:

القسم الأول: ما كان معلوماً بالعقل فيكون شرعياً عقلياً: كالأمثال المضروبة في القرآن الدالة على وحدانيته، وإثبات البعث والنشور، وتسمى الأدلة النقلية والعقلية.

القسم الثاني: مالا يعلم إلا بخبر الصادق، فيكون شرعياً سمعياً، كالاستواء على العرش، وكثير من أهل الكلام ظنوا أن الأدلة الشرعية منحصرة في خبر الصادق فقط.

الثاني: أن يكون الشرع لم ينص عليه، لكنه أباحه وأذن فيه أو شهدت به الموجودات، وضابط هذا: أن لا يتصف الدليل بوصف يقتضي تحريمه شرعاً، كأن تكون إحدى مقدماته باطلة فيكون كذباً، والله يحرم الكذب، لا سيما عليه، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ وَدَرَسُواْ مَا فِيهِ﴾ [سورة الأعراف: ١٦٩].

ومن الضوابط أيضاً: ألا يلزم منه لوازم باطلة تعارض ما ثبت في النقل الصحيح كما هو الحال في الأدلة البدعية، والتي استدل بها المتكلمون على نفي الصفات كدليل الأعراض وغيره[٣٣].

وبعد هذا يتبين لنا أن الدليل العقلي قسيم الدليل السمعي، وليس قسيم الشرعي أو النقلي، وأن الدليل العقلي قد يكون نقلياً جاء في الكتاب والسنة، كالأمثلة

---

(٣٣) انظر: درء التعارض ١/ ١٩٨ -٢٠٠، وكتاب: الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد، رسالة ماجستير، د. سعود العريفي: ٥١، حيث فصل وتكلم عن هذه المسائل بإسهاب ووضوح، وانظر: كتاب: الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات، رسالة دكتوراه، د. عبد القادر صوفي حيث تكلم عن الأدلة المبتدعة والتي بني عليها المبتدعة مذاهبهم في الصفات.

المضروبة في القرآن، أو يكون دليلاً لم يرد في النقل لكن الشرع أباحه وأذن فيه ونبَّه عليه، وهذا الدليل العقلي هو الذي سوف يكون مجال بحثي لإثبات صفة العلم - بإذن الله تعالى-.

المطلب الثالث: منزلة الأدلة العقلية عند السلف في مسائل الاعتقاد

السلف كما أنهم يحتجون بالأدلة الشرعية السمعية على مسائل الاعتقاد، فكذلك يحتجون بالأدلة الشرعية العقلية - النقلية منها وغير النقلية -، والذي جعلهم يحتجون بها هو أنهم وجدوا ذلك مستعملاً في كتاب الله تعالى وفي سنة رسوله، وقد كانوا أحرص الناس على اتباع الكتاب والسنة، والاقتداء بهما، والتسليم المطلق لما جاءا به.

ومما يشهد لذلك ضرب الأمثلة الكثيرة وإيراد الأقيسة العقلية المتنوعة في كتاب الله تعالى، وقد ذكر الله بها بقوله: ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [سورة الزمر: ٢٧].

ومن ذلك قوله تعالى: قوله: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [سورة يونس: ٢٤].

وكذلك النبي -كما جاء في سنته المطهرة -يقرر بعض الحقائق الشرعية بضرب المثال والدليل العقلي، ومن الشواهد على ذلك، ما أخرجه الإمام أحمد وابن ماجه عن أبي رزين العقيلي أنه قال: ((يا رسول الله، أكلنا يرى ربه عز وجل يوم القيامة؟ وما آية ذلك في خلقه؟ فقال رسول الله: أليس كلكم ينظر إلى القمر مخلياً

به[٣٤]؟ قال بلى، قال: فالله أعظم. قال: قلت: يا رسول الله، كيف يحيي الله الموتى؟ وما آية ذلك في خلقه؟ قال: أما مررت بوادي أهلك محلاً[٣٥]؟ قال: بلى، قال: أما مررت به يهتز خضراً؟ قال: بلى، قال: ثم مررت به محلاً. قال: بلى، قال: فكذلك يحيي الله الموتى، وذلك آيته في خلقه))[٣٦].

فهذا الحديث يدل دلالة واضحة على استدلال النبي بالأمثال الحية على مسألة من مسائل العقيدة، وهي الرؤية وإحياء الموتى.

يقول الإمام ابن تيمية(ت:٧٢٨هـ) ذاكراً مذهب السلف في ذلك -بعد أن ذكر الدلائل التي يستدل بها على المسائل الأصولية في الدين – قال: "بل الأمر ما عليه سلف الأمة وأئمتها –أهل العلم والإيمان – من أن الله سبحانه وتعالى بيَّن من الأدلة العقلية التي يحتاج إليها في العلم بذلك مالا يقدر أحد من هؤلاء قدره[٣٧]، ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه ...."[٣٨].

ويقول–أيضاً -في بيان ما كان عليه السلف تجاه هذه الأدلة العقلية: " واعلم أن أهل الحق لا يطعنون في جنس الأدلة العقلية، ولا فيما علم العقل صحته، وإنما يطعنون فيما يدَّعي المعارض أنه يخالف الكتاب والسنة، وليس في ذلك – ولله الحمد –

---

(٣٤) يقال خلوت به ومعه وإليه. وأخليت به إذا انفردت به: أي كلكم يراه منفرداً لنفسه. انظر النهاية في غريب الحديث:٧٤/٢

(٣٥) أي جدباً. والمحل في الأصل: انقطاع المطر. وأمحلت الأرض والقوم. وأرض محل، وزمن محل وماحل. انظر: النهاية:٣٠٤/٤

(٣٦) أخرجه ابو داود:٢٣٤/٤، وابن ماجه: ٦٤/١ أوله، وحسنه الألباني كما في صحيح ابن ماجه: ١/ ٣٦.

(٣٧) يقصد طوائف المتكلمين والمتفلسفة.

(٣٨) مجموع الفتاوى: ٢٩٦/٣، درء التعارض: ١/ ٢٨.

دليل صحيح في نفس الأمر، ولا دليل مقبول عند عامة العقلاء، ولا دليل لم يقدح فيه بالعقل ..."[٣٩].

وهذا النقل يبيِّن أن السلف -رضوان الله عليهم- كانوا يأخذون بالأدلة العقلية رداً على من زعم خلاف ذلك أو أفرط في ردها[٤٠].

ومن أراد النظر في استدلالاتهم العقلية فليراجع على سبيل المثال لا الحصر: كتاب الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد، وكتابي الإمام الدارمي: الرد على الجهمية، ونقض الدارمي على المريسي. فإنهما استعملا كثيراً الحجج العقلية على الوجه المطلوب في تقرير مسائل العقيدة والرد على المخالف.

المبحث الثاني: الأدلة العقلية العامة

مقصودي بالأدلة العقلية العامة: الأدلة العقلية التي تدل على كثير من المطالب الإلهية، وليست مختصة بأصل أو مسألة معينة.

والأدلة التي معنا هنا تدل على أكثر الصفات كما سيتضح ذلك، ومن هذه الصفات: صفة العلم الإلهي، وتدل أيضاً على وجود الله وإثبات المعاد والنشور، ومن هذا الوجه أفردت لها مبحثاً خاصاً.

---

(٣٩) درء التعارض: ١/١٩٤.

(٤٠) انظر درء التعارض: ١٦٦-١٧٦، وبيان تلبيس الجهمية: ٢/ ٥٣٧، ومنهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل لجابر أدريس أمير: ١/ ٩٥ .

الدليل الأول: قياس الأولى

أولاً: المراد بهذا الدليل:

قبل أن أبيِّن المراد بهذا الدليل يحسن أن نقف على أقسام القياس، وهي ثلاثة(٤١):

الأول: قياس التمثيل: وهو القياس الأصولي، وحدّه عندهم: إلحاق فرع بأصل لعلة جامعة بين الأصل والفرع، فهو مبني على التسوية بين الفرع والأصل.

الثاني: قياس الشمول: وهو الاستدلال بكلي على جزئي بواسطة اندراج ذلك مع غيره تحت هذا الكلي، مثل: الحياة لفظ كلي، فتقيس الإنسان على الحيوان بجامع أنهم كلهم أحياء.

الثالث: قياس الأولى: وهو أن كل كمال وجودي ممكن الوجود لا نقص فيه من جميع الوجوه ثبت للمخلوق، فإن الخالق أولى به، وكل نقص ثبت للمخلوق فإن الخالق منزه عنه(٤٢).

هذه هي أقسام القياس، والذي يستعمل في حق الله سبحانه هو الأخير، أما قياس التمثيل والشمول فلا يستعمل في حقه سبحانه وتعالى؛ لأن الله ليس كمثله شيء حتى يدخل هو والمخلوق تحت القياس التمثيلي، ولا يمكن جمعهم تحت قضية كلية فيقاس بالشمولي.

---

(٤١) انظر: تسهيل المنطق، لعبد الكريم الأثري:٥٦، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، للجيزاني: ١٨٣

(٤٢) انظر: مجموع الفتاوى: ٩/ ٢٥٩. والرد على المنطقيين لابن تيمية: ١١٩ –١٢٠ حيث تكلم عن حقيقة كلا القياسين واستدلال أهل الأهواء بهما. وانظر: شرح العقيدة الواسطية للهراس: ٢٧

والذي أدى بالفلاسفة والمتكلمين إلى الاضطراب والحيرة ومن ثمَّ التناقض في الأدلة، أنهم استعملوا في أدلتهم العقلية للاستدلال على مسائل أصول الدين والمطالب الإلهية، قياس الشمول والتمثيل.

يقول الإمام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ): " أن العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيلي يستوى فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي تستوى فيه أفراده؛ فإن الله سبحانه ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يمثل بغيره ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوي أفرادها، ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية لم يصلوا بها إلى اليقين، بل تناقضت أدلتهم وغلب عليهم بعد التناهي الحيرة والاضطراب، لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها، ولكن يُستعمل في ذلك قياس الأولى سواء كان تمثيلاً أو شمولاً، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [سورة النحل: ٦٠]. مثل أن يعلم أن كل كمال ثبت للممكن أو المحدث لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وهو ما كان كمالا للموجود غير مستلزم للعدم، فالواجب القديم أولى به، وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه ثبت...فالممكن المحدث بها أحق، ونحو ذلك، ومثل هذه الطرق هي التي كان يستعملها السلف والأئمة في مثل هذه المطالب، كما استعمل نحوها الإمام أحمد ومن قبله وبعده من أئمة أهل الإسلام، وبمثل ذلك جاء القرآن في تقرير أصول الدين في مسائل التوحيد والصفات والمعاد ونحو ذلك"[٤٣].

---

(٤٣) درء التعارض: ١/ ٢٩ – ٣٠، ٧/ ٣٢٢، ٧/ ٣٦٢، وذكر مثله في الفتاوى: ٢٩٧/٣ وتكلم عن هذا الدليل في مواضع كثيرة من كتبه مثل: منهاج السنة: ١/ ٣٧١، شرح الأصفهانية: ٥٥، الرد على المنطقيين: ١١٥ – ١٢٣، الصفدية: ٢٥/٢، تلبيس الجهمية: ١/ ٣٢١، والنبوات ٢/ ٨٩٥ وغيرها كثير.

ويقول ابن القيم (ت: ٧٥١هـ): " كل كمال ثبت للمخلوق غير مستلزم للنقص فخالقه ومعطيه إياه أحق بالاتصاف به، وكل نقص في المخلوق فالخالق أحق بالتنزه عنه، كالكذب والظلم والسفه والعيب، بل يجب تنزيه الرب تعالى عن النقائص والعيوب مطلقاً، وإن لم يتنزه عنها بعض المخلوقين "(٤٤).

وهذا القياس هو من أنفع الأدلة العقلية وأبينها، وهناك ضوابط تحكم هذا الدليل وتضبطه، وإن كانت وردت في ثنايا الكلام لكن أذكرها هنا لمزيد من التوضيح:

١ - أن يكون الكمال ممكن الوجود.

٢ - أن يكون سليماً عن النقص، فإن النقص ممتنع على الله(٤٥).

ثانياً: الأدلة على شرعية هذا الدليل:

جاءت أدلة كثيرة تثبت هذا القياس وتدل عليه ومن ذلك:

- قوله تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [سورة النحل: ٦٠].

- قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [سورة الروم: ٢٧].

يقول ابن القيم (ت: ٧٥١هـ) موضحا معنى هاتين الآيتين: " فجعل مثل السوء المتضمن للعيوب والنقائص وسلب الكمال للمشركين وأربابهم، وأخبر أن " المثل الأعلى " المتضمن لإثبات الكمالات كلها له وحده، ولهذا كان المثل الأعلى، وهو أفعل تفضيل أي أعلى من غيره "(٤٦).

---

(٤٤) مفتاح دار السعادة :٢/ ٧٦

(٤٥) الفتاوى: ٦/ ٨٥

(٤٦) الصواعق المرسلة: ٣/ ١٠٣٠

ويقول السعدي (ت: ١٣٧٦هـ) معلقا على هذه الآية: " وهو كل صفة كمال، وكل كمال في الوجود فالله أحق به، من غير أن يستلزم ذلك نقصاً بوجه، وله المثل الأعلى في قلوب أوليائه وهو التعظيم والإجلال، والمحبة والإنابة والمعرفة"(٤٧).

وهذا النوع من القياس العقلي كثيراً ما يرد في كتاب الله تعالى إما لإثبات البعث والمعاد كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَّا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى ٱلظَّٰلِمُونَ إِلَّا كُفُورًا﴾ [سورة الإسراء: ٩٩]. وقوله: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة غافر: ٥٧].أو للاستدلال به على النشأة الأولى قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [سورة الروم: ٢٧].

وكذلك يرد كثيراً في السنة، كما في الحديث الذي مر معنا حديث أبي زرين العقيلي حين سأل النبي " عن الرؤية فضرب له الرسول مثلاً بذلك في القمر ثم قال له النبي "فالله أعظم"(٤٨)، أي إذا أمكن رؤية القمر كل واحد على حدة، فرؤية الله مخلياً به من باب أولى.

وهذا الدليل لكثرة وروده في النقل فقد احتج به السلف – رضوان الله عليهم – وعملوا به.

فهذا الإمام أحمد (ت: ٢٤١هـ) حين رد على الزنادقة والجهمية في دعواهم أن الله في كل مكان، وما يلزم على ذلك من المماسة لخلقه، واستدلوا عليها بنصوص المعية، أجابهم بحجة عقلية اعتبارية فقال: " ومن الاعتبار في ذلك: لو أن رجلاً كان في

(٤٧) تيسير الكريم الرحمن: ٤٤٣

(٤٨) سبق تخريجه

يديه قدح من قوارير صافٍ وفيه شراب صافٍ، كان بصر ابن آدم قد أحاط بالقدح من غير أن يكون ابن آدم في القدح، فالله – وله المثل الأعلى – قد أحاط بجميع خلقه من غير أن يكون في شيء من خلقه، وخصلة أخرى لو أن رجلاً بنى داراً بجميع مرافقها ثم أغلق بابها وخرج منها كان ابن آدم لا يخفى عليه كم بيت في داره وكم سعة كل بيت من غير أن يكون صاحب الدار في جوف الدار، فالله – وله المثل الأعلى – قد أحاط بجميع خلقه وعلم كيف هو وما هو من غير أن يكون في شيء مما خلق"[(٤٩)].

قال ابن تيمية معلقاً على كلام الإمام أحمد:" ثم ذكر الإمام أحمد حجة اعتبارية عقلية قياسية؛ لإمكان ذلك هي من باب الأولى" إلى أن قال:" قلت: وقد تقدم أن كل ما يثبت من صفات الكمال للخلق فالخالق أحق به وأولى. فضرب أحمد مثلاً وذكر قياسًا وهو أن العبد إذا أمكنه أن يحيط بصره بما في يده وقبضته من غير أن يكون داخلاً فيه ولا محايثًا له، فالله سبحانه أولى باستحقاق ذلك واتصافه به، وأحق بأن لا يكون ذلك ممتنعًا في حقه، وذكر أحمد في ضمن هذا القياس قوله الله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ مطابق لما ذكرناه من أن الله له قياس الأولى والأحرى بالمثل الأعلى، إذ القياس الأولى والأحرى هو من المثل الأعلى. وأما المثل المساوي أو الناقص فليس لله بحال. ففي هذا الكلام الذي ذكره، واستدلاله بهذه الآية تحقيق لما قدمناه من أن الأقيسة في باب صفات الله، وهي أقيسة الأولى كما ذكره من هذا القياس، فإن العبد إذا كان هذا الكمال ثابتًا له فالله الذي له المثل الأعلى أحق بذلك"[(٥٠)].

(٤٩) الرد على الزنادقة والجهمية: ١٤٩

(٥٠) بيان تلبيس الجهمية: ٥/ ١٠٨-١٠٩

والاستدلال بهذه الطريقة لم يكن خاصاً بالمسلمين فقط، بل استدل به غير المسلمين من أهل الملل وغيرهم من الفلاسفة.

يقول ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ) - بعد أن تكلم عن هذا الدليل -قال: " وهذه الطرق لظهورها يسلكها غير المسلمين من أهل الملل وغيرهم كالنصارى "[٥١]، ثم تكلم عن طريقة النصارى في استعماله والاستدلال به على أن الله هو أكمل الأقانيم الثلاثة.

وفي موضع آخر: " وهذه طريقة يقر بها عامة العقلاء، حتى الفلاسفة يقولون: كل كمال في المعلول فهو من العلة "[٥٢].

ثالثاً: طرق الاستدلال بهذا الدليل:

للاستدلال بهذا الدليل طريقتان:

الأولى: دلالة الأثر على المؤثر:

ومعناه أن الوجود يدل على الموجد، والممكن يدل على الواجب، والعطاء يدل على المعطي، والموهوب يدل الواهب، وأن معطي الكمال وواهبه وفاعله أحق بالاتصاف به؛ لأنه كما قيل: فاقد الشيء لا يعطيه، وقد أدرك ذلك الأعرابي بفطرته وسليقته حينما قال: البعرة تدل على البعير، والأثر يدل على المسير ليل داج، ونهار ساج، وسماء ذات أبراج، أفلا تدل على الصانع الخبير[٥٣].

فكذلك الله سبحانه وتعالى هو الذي أعطى هذه الكمالات في المخلوق، فوجودها فيه واتصافه بها من باب أولى.

---

(٥١) الفتاوى: ١٦/ ٣٦١

(٥٢) الفتاوى: ١٦/ ٣٥٦، وانظر: النبوات: ٢/ ٨٩٣

(٥٣) انظر: البيان والتبيين للجاحظ: ١/٢٥٣-٢٥٤، وزاد المسير لابن الجوزي: ١/٢٦٦

يقول شيخ الإسلام: " وأما الطريق الأخرى في إثبات الصفات : وهي الاستدلال بالأثر على المؤثر، وأن من فعل الكامل فهو أحق بالكمال " ثم يقول " فالاستدلال بالأثر على المؤثر أكمل كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا عَادٌ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَقَالُوا۟ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً ۖ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ۖ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ ﴾ [سورة فصلت: ١٥].وهكذا، كل ما في المخلوقات من قوة وشدة تدل على أن الله أقوى وأشد، وما فيها من علم يدل على أن الله أعلم، وما فيها من علم وحياة يدل على أن الله أولى بالعلم والحياة " [٥٤].

لكن قد يرد على هذه الطريقة شبهه وهي:

أن الله كما أنه واهب الكمال فقد جعل النقص في المخلوق فهل يلزم من هذا الدليل اتصافه بالنقص أيضاً؟

وقد أجيب عن هذا الاعتراض: بأن هذا غير لازم؛ لأنه ليس كل من جعل غيره على صفة أي صفة كانت كان متصفا بها، بل من جعل غيره على صفة من صفات الكمال فهو أولى باتصافه بصفة الكمال من مفعوله. وأما صفات النقص فلا يلزم إذا جعل الجاعل غيره ناقصاً أن يكون هو ناقصاً، فالقادر يقدر أن يُعجز غيره، ولا يكون عاجزاً، والحي يمكن أن يقتل غيره ولا يكون ميتاً، وكذلك من جعل غيره ظالماً وكاذباً لا يلزم أن يكون ظالماً وكاذباً؛ لأنها صفات نقص[٥٥].

الطريقة الثانية: طريقة الترجيح والتفضيل:

وهي أن الكمال إذا ثبت للمحدث الممكن المخلوق فهو للواجب القديم الخالق أولى، والسبب في ذلك أنه هو العلي، وله المثل الأعلى، ولأنه هو الكريم الأكرم.

---

(٥٤) الفتاوى: ١٦/ ٣٥٦، وانظر: درء التعارض: ٣/ ١١٨

(٥٥) انظر: مجموع الفتاوى:١٦/٤٥٠-٤٥١

يقول شيخ الإسلام مقرراً هذا الدليل: " والثالثة: طريقة قياس الأولى: وهي الترجيح والتفضيل، وهو أن الكمال إذا ثبت للمحدث الممكن المخلوق، فهو للواجب القديم الخالق أولى " ثم يقول " وأما الاستدلال بطريق الأولى فكقوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [سورة النحل: ٦٠]. وأمثال ذلك مما يدل على أن كل كمال لا نقص فيه يثبت للمحدث المخلوق الممكن فهو للقديم الواجب الخالق أولى من جهة انه أحق بالكمال، لأنه أفضل ".

وهذه الطريقة ترد كثيراً في القرآن كما في الأدلة التي مرت معنا في إحياء الموتى والبعث والمعاد وإثبات النشأة الأولى.

مسألة: الفرق بينهما:

هاتان الطريقتان بينهما تشابه من حيث أن كلاهما منضوٍ تحت "قياس الأولى" وتقومان على الأولوية وأفعل التفضيل، في المقارنة بين الخالق والمخلوق، لكنهما تفترقان في أمرين:

١ -إن الأول " الأثر" أولويته على المخلوق من جهة أن الله هو الذي جعله كاملاً وأعطاه تلك الصفات.

أما الثاني " الترجيح " فأولويته على المخلوق من جهة أن الله أحق بالكمال؛ لأنه أفضل وأكمل من المخلوق.

٢ -أن الأول " الأثر" المقارنة والاستدلال مع المخلوق الخاص.

أما الثاني " الترجيح" فالمقارنة والاستدلال يكون بجنس الخلق[٥٦].

ولكي يتضح هذا الفرق نمثل:

ففي الأول نأتي إلى نفس المخلوق فنجده مثلاً " كريماً" فهذه صفة كرم وهبها الله له، فلا بد أن يكون واهبها متصف بها.

---

(٥٦) انظر: مجموع الفتاوى: ١٦/ ٣٥٧-٣٥٩

أما الثاني فلا يكون الاستدلال على المخلوق نفسه، إنما على جنس الخلق، فنأتي إلى صفة " الكرم" فنجدها في المخلوق صفة كمال فنثبتها لله وهكذا.

رابعاً: الاستدلال به على صفة العلم:

بعد أن عرفنا هذا الدليل وتميزت لنا طرقه وظهرت لنا حجيته، حُق لنا أن نطبق ذلك على أي صفة من صفات الكمال الواجبة لله، ومن هذه الصفات، صفة العلم التي هي مدار بحثنا، وسوف نطبق ذلك على كلا الطريقتين التي مرت معنا طريقة " الأثر" وطريقة " الترجيح".

فعلى الأولى: نقول إنا نجد المخلوقات متصفة بصفة العلم، وهي صفة كمال لا تقتضي نقصاً بوجه من الوجوه، ونعلم أن واهب هذه الصفة ومعطيها هو الله سبحانه وتعالى فيلزم على ذلك أن يكون الواهب والمعطي أولى بالاتصاف بهذه الصفة؛ لأنه لا يتصور أن يعطي أحداً ما ليس عنده أو متصف به؛ فالمعطي والواهب أولى.

أما على الثانية: فنقول إن العلم صفة كمال لا تقتضي نقصاً بوجه من الوجوه فالخالق أحق بها وأولى؛ لأنه أكمل، ولأنه أفضل، وذلك يدرك بالبداهة والفطرة. وكذلك نعلم أن الجهل صفة نقص في المخلوق، فيجب تنزيه الله عنها من باب أولى.

وعلى هذا نثبت صفات الكمال.

الدليل الثاني: دليل الكمال :(السبر والتقسيم):

أولاً: المراد بهذا الدليل:

من الأدلة الدالة على صفات الله تعالى دليل الكمال ويقال له: السبر والتقسيم.

والسبر والتقسيم عند الأصوليين: هما بمعنى واحد "وهو إيراد أوصاف الأصل، أي المقيس عليه، وإبطال بعضها ليتعين الباقي للعلِّيَّة"[٥٧].

(٥٧) التعريفات: ١٥٥

وأما الدليل العقلي الذي معنا فنصه: " أن كل موجود حقيقة فلابد أن تكون له صفة، إما صفة الكمال، وإما صفة نقص، والثاني باطل بالنسبة إلى الرب الكامل المستحق للعبادة "[٥٨] فتثبت الأولى.

وهذا دليل عظيم لا يُستدل به على باب الصفات فحسب، بل يستدل به على كثير من المطالب الإلهية: كالاستدلال به -مثلاً- على أن الله مباين للعالم؛ لأنه إن لم يكن مبايناً فهو داخل. وكذلك يستدل به على وجود الله وغيرها.

يقول شيخ الإسلام: "إن من الطرق التي يسلكها الأئمة ومن اتبعهم من نظار السنة في هذا الباب: أنه لو لم يكن موصوفاً بإحدى الصفتين المتقابلتين للزم اتصافه بالأخرى "[٥٩].

ويقول أيضاً في موضع آخر: "ومعلوم بصريح المعقول أن العلم خير من الجهل، والصدق خير من الكذب، والعدل خير من الظلم، والإصلاح خير من الإفساد، ولهذا وجب اتصافه تعالى بالرحمة، والعلم، والصدق، والعدل، والإصلاح، دون نقيض ذلك "[٦٠].

ثانياً: الأدلة على شرعية هذا الدليل:

جاء هذا الدليل كثيراً في كتاب الله -تعالى- على عدة أساليب:

فجاء لإثبات أن المتصف بالكمال لا يمكن أن يساوي المتصف بغيره كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ﴾

---

(٥٨) القواعد المثلى: ٥٣

(٥٩) التدمرية ضمن مجموع الفتاوى: ٣ / ٨٨

(٦٠) النبوات: ٢/ ٩٢٦، وانظر: درء التعارض: ٣/ ١١٤، شرح العقيدة الطحاوية: ٩٦

[سورة فاطر: ١٩ -٢١]، وقال تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سورة الزمر: ٩].

وجاءت آيات تبطل ألوهية الأصنام والأوثان وكل ما يعبد من دون الله؛ لاتصافها بصفات النقص التي ينزه عنها الإله الحق، ولا يمكن أن يتصف بها كقوله: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ [سورة طه: ٨٩]. ذكّرهم الله ونبههم إلى أنكم كيف تعبدون إلهاً ليس بيده تدبير وتصرف، وليس موصوفاً بالكلام الذي هو صفة كمال.

يقول ابن القيم (ت: ٧٥١هـ) معلقاً على هذه الآية: " فجعل امتناع صفة الكلام والتكليم، وعدم ملك الضر والنفع دليل عدم الإلهية، وهذا دليل عقلي سمعي على أن الإله لابد أن يكلم ويتكلم، ويملك لعابده الضر والنفع، وإلا لم يكن إلهاً "(٦١).

وكما جاء في الكتاب، فقد ورد في السنة كما في حديث ابن عمر رضي الله عنه، والذي ذكر فيه قصة الدجال وصفته، ثم قال النبي: " سأقول لكم فيه قولاً لم يقله نبي لقومه: إنه أعور وإن الله ليس بأعور" فالرسول " في هذا الحديث ذكر أن الله يتميز بصفة الكمال، وأن الدجال موصوف بصفة النقص، ولا يمكن أن يغتر به مؤمن؛ لأنه ناقص والله منزه عن النقص.

وقد استعمل هذا الدليل الإمام أحمد (ت: ٢٤١هـ) في الرد على الزنادقة والجهمية في قولهم بنفي كلام الله وحركته حين قال: " قد أعظمتم على الله الفرية حين زعمتم أنه لا يتكلم، فشبهتموه بالأصنام التي تعبد من دون الله؛ لأن الأصنام لا تتكلم ولا تزول من مكان إلى مكان "(٦٢).

---

(٦١) الصواعق: ٣/ ٩١٤

(٦٢) الرد على الزنادقة والجهمية: ٣٦.

فاستدل الإمام أحمد عليهم بأن عدم الكلام وعدم الحركة نقص، والله منزه عن النقص فيثبت له الكمال.

ثالثاً: الاستدلال به على صفة العلم:

بعد أن بيَّنا الدليل وذكرنا الأمثلة عليه فإنه من السهل تطبيقه على الصفات عموماً، وعلى صفة العلم خصوصاً:

فنقول: إنه سبحانه إما أن يوصف بالعلم أو بضده، والثاني باطل؛ لأنه نقص فوجب الأول وهو العلم؛ لأن الله له صفات الكمال.

يقول شيخ الإسلام -مستدلاً بهذا الدليل على صفة العلم حين تكلم على دليل العلم في شرح الاصفهانية قال: " أن يقال نحن نعلم بالضرورة أن الخالق أكمل من المخلوق، وأن الواجب أكمل من الممكن، ونعلم ضرورة أنا إذا فرضنا شيئين أحدهما عالم والآخر غير عالم، كان العالم أكمل منه، فإذا لم يكن الخالق سبحانه عالماً يلزم أن يكون غير عالم أي جاهلاً، وهو ممتنع "(٦٣).

وبهذا يتبين لنا هذا الدليل ووضوحه وصدق مقدماته وصحة نتائجه(٦٤).

المبحث الثالث: الأدلة العقلية الخاصة

بعد أن تكلمت في المبحث الثاني عن الأدلة العقلية العامة والتي تدل على صفات الكمال عموماً بما فيها صفة العلم، أعرج في هذا المبحث على الأدلة العقلية الخاصة التي يستدل بها على صفة العلم.

---

(٦٣) شرح الاصفهانية: ٦٠

(٦٤) للاستزادة من هذا الدليل والذي قبله يراجع كتاب: الأدلة العقلية النقلية على مسائل الاعتقاد: ٣٤٣ – وما بعدها.

وهذه الأدلة حين التأمل والنظر قد لا تكون خاصة بصفة العلم وحدها، لكن أخذت الخصوصية من جانبين:

١ -أنه لا يستدل بها على كثير من أصول الدين بخلاف الأدلة السابقة، فإنه يُستدل بها على أكثر المطالب الإلهية.

٢ -أن هذه الأدلة لا تدل على كثير من صفات الكمال كما هو الحال في الأدلة العقلية العامة، بل تدل على بعضها، ويتضح ذلك جلياً – إن شاء الله – حين الكلام على هذه الأدلة.

الدليل الأول: دليل الإتقان:

هذا الدليل يقوم على أن الناظر في أفعال الله ومخلوقاته والمتأمل فيها، يجد من الإحكام والإتقان ما يُبهر العقول ويُذهل الأذهان، والفعل المحكم المتقن لا يكون إلا من عالم بما فعل، ومن الممتنع صدوره من غير عالم. وهذا الأمر مما يعلم بالضرورة.

يقول شيخ الإسلام: " إن المخلوقات فيها من الإحكام والإتقان ما يستلزم علم الفاعل لها؛ لأن الفعل المحكم المتقن يمتنع صدوره من غير عالم "[٦٥].

ويقول أيضاً مؤكداً هذا الأمر: " أفعاله المحكمة المتقنة دلت على علمه وهذا مما وقع الاتفاق عليه من هؤلاء[٦٦]، فإنهم يسلمون أن الإحكام والإتقان يدل على علم الفاعل، وهذا أمر ضروري عندهم، وعند غيرهم وهو من أعظم الأدلة العقلية التي يجب ثبوت مدلولها "[٦٧]، ثم تكلم عن هذا الدليل وضرب أمثلة من خلق الإنسان وما

---

(٦٥) شرح الاصفهانية: ٦٠

(٦٦) يقصد الأشاعرة.

(٦٧) النبوات: ٩٢١/٢

فيه من الإتقان والإحكام وكذلك أفعالهم، ثم قال: " فقد تبين ثبوت حكمته من جهة علمه، ومن جهة نفس أفعاله المتقنة المحكمة، التي تدل على علمه بالاتفاق"[(٦٨)].

وهذا الدليل هو من الأدلة المعتبرة عند الأشاعرة، وقد استدلوا به على صفة العلم، والتي هي من الصفات العقلية التي تثبت بالعقل، ومن الذين استدلوا به أبو الحسن الأشعري(ت: ٣٢٤هـ)، فقد ذكر ذلك في كتاب " اللمع " حيث قال: " فإن قال قائل: لم قلتم إن الله تعالى عالم؟

قيل له: لأن الأفعال المحكمة لا تتسق في الحكمة إلا من عالم، وذلك أنه لا يجوز أن يحوك الديباج والنفارير[(٦٩)] ويصنع دقائق الصنعة من لا يحسن ذلك ولا يعلمه. فلما رأينا الإنسان على ما فيه من اتساق الحكمة كالحياة التي ركَّبها الله فيه والسمع والبصر ...." إلى أن قال " دل ذلك على أن الذي صنع ما ذكرنا، لم يكن يصنعه إلا وهو عالم بكيفيته وكنهه ...."[(٧٠)].

ويقول الرازي (ت: ٦٠٦هـ) مستدلاً بهذا الدليل على صفة العلم: " مسألة في أنه سبحانه وتعالى عالم: والدليل عليه: هو أن أفعاله تعالى محكمة متقنة وكل من كانت أفعاله محكمة متقنة فهو عالم، فيلزم أن يكون صانع العالم عالماً "، ثم بدأ يبين وجه الإتقان والإحكام في أفعاله تعالى[(٧١)].

وكل من استدل من الأشاعرة على صفة العلم استدل بهذا الدليل[(٧٢)].

---

(٦٨) المصدر السابق:٢/٩٢٥

(٦٩) النفارير هي العصافير جمع عصفور. انظر: القاموس المحيط:٤٨٦

(٧٠) اللمع: ٢٤ – ٢٥

(٧١) المحصل للرازي: ١٦٥، وانظر: أصول الدين للرازي: ٥٠.

(٧٢) انظر: لمع الأدلة للجويني: ٨٣، الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي: ١٢٧، والمواقف في علم الكلام للإيجي: ٣/ ٩٣، غاية المرام في علم الكلام للآمدي: ٧٨، رسالة التوحيد لمحمد عبده: ١/ ٢٠.

وهذا الدليل –أيضاً –معتبر عند المعتزلة في إثباتهم لصفة العلم لله تعالى[(٧٣)]، يقول القاضي عبد الجبار: " وتحرير الدلالة على ذلك – أي علم الله – هو أنه قد صح منه الفعل المحكم دلالة كونه عالماً "[(٧٤)].

وقد جاء في كتاب الله – عز وجل – ما يبين مدى الإتقان والإحكام في أفعال الله ومخلوقاته ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴾ [سورة النمل: ٨٨]. وقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَـٰنِ مِن طِينٍ ﴾ [سورة السجدة: ٧].وقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴾ [سورة الأعلى:٢-٣].وقوله تعالى: ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴾ [سورة الفرقان: ٢].

والآيات الدالة على هذا المعنى كثيرة في كتاب الله.

ولو تأمل الإنسان ونظر في نفسه أولاً وفي مَنْ حوله، ونظر إلى هذا الكون وما فيه من العجائب؛ لأدرك مدى هذا الإتقان وهذا الإحكام الذي يدل على كمال علم خالقه.

الدليل الثاني: دليل الاختيار

دلالة" الاختيار "على علم الله هي: أن خلق الله سبحانه للأشياء وإيجاده لها هو بإرادته، والإرادة تستلزم تصور المراد واختياره وتخصيصه، وهذا التصور والاختيار هو في الحقيقة هو العلم ولا يصدر الا من عالم، وعلى هذا فإرادته دلت على علمه.

---

(٧٣) على المعنى الذي يثبتونه لصفة العلم، والذي يقتضي نفي صفة وجودية قديمة زائدة على ذاته، ولذا يقولون: هو عالم بذاته، أو عالم بعلم هو ذاته. انظر: شرح الأصول الخمسة:١٨٢-١٨٣

(٧٤) شرح الأصول الخمسة: ١٥٦

وهذا الدليل يعتبر من الأدلة المثبتة للعلم عند الأشاعرة، يقول الرازي: في سياق إيراد الأدلة العقلية لإثبات صفة العلم: " وأيضاً أنه – أي الله –فاعل بالاختيار، والمختار هو الذي يقصد إلى إيجاد النوع المعين، والقصد إلى إيجاد النوع المعين مشروط بتصور تلك الماهية، فثبت أنه تعالى متصور لبعض الماهيات، ولا شك أن الماهيات لذواتها تستلزم ثبوت أحكام وعدم أحكام، وتصور الملزوم يستلزم تصور اللازم، فيلزم من علمه تعالى بتلك الماهيات علمه بلوازمها وآثارها، فثبت أنه عالم "[٧٥].

وهذا الدليل يستقيم مع أصول أهل السنة والجماعة؛ لأنهم يثبتون الإرادة لله سبحانه وتعالى، يقول شيخ الإسلام: " الإرادة تستلزم العلم، فلا يريد المريد إلا ما شعر به، وتصوره في نفسه، والإرادة بدون الشعور ممتنعة"[٧٦].

وفي موضع آخر -يقرر هذا الدليل: "في الجملة لا يكون عالماً بنفسه إن لم يكن عالماً بلوازمها، وقدرته وإرادته من لوازمها، ومراده من لوازم الإرادة، فالمفعولات لازمة للإرادة اللازمة لذاته، ولازم اللازم لازم، ومجرد النظر إلى كونه مستلزماً لمفعوله يوجب العلم مع قطع النظر عن توسط الإرادة، لكن هي ثابتة في نفس الأمر وإن لم يستحضر المستدل ثبوتها، وهذا الدليل يستقيم على أصول أهل السنة الذين يقولون إرادته من صفاته التي هي من لوازم ذاته"[٧٧].

وهذا الدليل لا يمكن أن يستدل به من لا يثبت الإرادة لله تعالى كالقدرية، ولذلك لا يستدلون به، يقول شيخ الإسلام رحمه الله -: " وأما القدرية الذين

(٧٥) معالم أصول الدين: ٥٠-٥١، وانظر: غاية المرام للآمدي: ٧٨، المواقف للإيجي: ٩٥/٣، وشرح المواقف للشريف الجرجاني: ٩٦/٧-٩٧، وإتحاف المريد بجوهرة التوحيد لعبد السلام اللقاني:٩٤

(٧٦) الفتاوى:٣٥٤/١٦

(٧٧) درء التعارض: ١٠/ ١١٣-١١٤، وانظر: شرح الأصفهانية: ٦٠، النبوات:٩٢٣/٢

ينكرون قيام إرادة به فينفونها، أو يقولون أحدث إرادة لا في محل، فهؤلاء يقولون القادر المختار يرجح أحد مقدوريه بلا مرجح، وهؤلاء لا يسلكون هذه الطريق"[٧٨].

وقد جاءت هذه الدلالة في كتاب الله في مواضع كثيرة منها:

قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ﴾ [سورة الفرقان: ٤٥]. وقال تعالى: ﴿ نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴿٦٠﴾ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ أَمْثَـٰلَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِى مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة الواقعة: ٦٠-٧٤]. وقال تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ مَنْ إِلَـٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ أَفَلَا تَسْمَعُونَ ﴿٧١﴾ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلنَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ مَنْ إِلَـٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٧٢﴾ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [سورة القصص: ٧١ -٧٣].

الدليل الثالث: دلالة أفعال الله

من الأدلة الدالة على علم الله تعالى: دلالة أفعال الله عليه، فإن أفعال الله لا يمكن أن تحصل إلا بعد علمه.

يقول الإمام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ): " أما المقدس المنزه عن كل عيب، فعلمه من تمام كماله وهو ما يُحمد به ويثنى عليه، لا يستلزم الذم والنقص بوجه من الوجوه، فكيف إذا عُلم وجود العالم وامتناع وجوده بدون العلم وامتناع كونه فاعلاً لشيء إلا مع علمه به؟ إلى غير ذلك من الدلائل البرهانية المثبتة لوجوب كونه تعالى عليماً بكل شيء"[٧٩].

---

(٧٨) درء التعارض: ١٠/ ١١٤

(٧٩) درء التعارض ٩/ ٤١٤

ويقول أيضاً: " وكذلك علم الرب سبحانه وتعالى بنفسه مستلزم لعلمه بصفاته وأفعاله ومفعولاته، وهو سبحانه يحمد نفسه ويثني عليها فلا نحصي ثناء عليه، بل هو كما أثنى على نفسه، وعلمه بأفعاله ومفعولاته مستلزم لعلمه بنفسه "[٨٠].

وأصّل قاعدة مهمة في هذا الباب وهي: أن أصل العمل هو العلم، يقول شيخ الإسلام رحمه الله: " والعلم أصل العمل مطلقاً، وإن كان قد يكون فرعا لعلوم غير العمل "[٨١].

بل العلم له عموم التعلق، بمعنى: أنّ له تعلقاً بالخالق والمخلوق، والموجود والمعدوم، بخلاف الصفات الأخرى كالقدرة مثلاً: فإن لها تعلقاً فقط بالممكن، والإرادة لها تعلق بالموجود والمخلوق دون المعدوم؛ ولهذا كان علم الله شاملاً لما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون.

يقول شيخ الإسلام – متحدثا عن حديث الاستخارة –: " فسأله بعلمه وقدرته ومن فضله، وفضله يحصل برحمته، وهذه الصفات هي جامع صفات الكمال، لكن العلم له عموم التعلق: يتعلق بالخالق والمخلوق، والموجود والمعدوم، وأما القدرة فإنما تتعلق بالممكن، والإرادة إنما تتعلق بالموجود المخلوق، والرحمة أخص منها تتعلق بالمخلوق "[٨٢].

والذي جعل أفعال الله مستلزمة علمه بها، أمران:

الأول: هو أن أفعال الله لها تعلق بإرادته ومشيئته، فلا يصدر أي فعل إلا بإرادة الله ومشيئته، والإرادة كما هو معلوم مستلزمة للعلم؛ لأن المريد لا يريد إلا

---

(٨٠) قاعدة في المحبة: ٢٨٦

(٨١) الفتاوى: ١٩/ ١٣٢

(٨٢) جامع الرسائل: ٢/ ٧٠

بعد تصور المراد، وتصور المراد هو العلم، ولازم اللازم لازم للملزوم كما هو معلوم[٨٣].

الثاني: ما يترتب على هذه المفعولات من الحِكَم والمصالح والغايات الحميدة، والتي تستلزم كمال علم فاعلها؛ لأن المصالح والغايات قد لا تظهر إلا بعد حصول الفعل، وهذا هو من علم ما سيكون، ويتضح ذلك عند الكلام على لطف الله وكمال شريعته[٨٤].

وبعد هذا يتبين لنا بوضوح كيف دلت أفعال الله -تعالى- على علمه.

وما ذكرته آنفاً من دلالة الإتقان والاختيار على علمه، إنما هي في الحقيقة راجعة إلى دلالة خلقه، وخلقه من أفعاله، وإنما خصصتها بمباحث خاصة؛ لأن من تكلم عن الأدلة العقلية على صفة العلم دائماً يذكرهما ابتداءً، ويخصهما بالذكر، وخاصة الأشاعرة، فإن الناظر إلى أدلتهم يجد أنهم لا يستدلون إلا بهذين الدليلين.

وأفعال الله سبحانه وتعالى كثيرة -تتجلى في مفعولاته- كالخلق والرزق، والإحياء والإماتة، والبرء والإعدام، والخفض والرفع، وإنزال الغيث، وإهلاك العصاة، وإرسال الرسل، وتدبير شؤون الخلائق، وكل هذه الأفعال في الحقيقة ليست دالة على صفة العلم فحسب بل دالة على كثير من صفات الكمال.

فإنزال الغيث والرزق، وإرسال الرسل دال على رحمته، وإهلاك العصاة والمكذبين دال على غضبه وانتقامه وقهره، وهكذا.

---

(٨٣) انظر: الفتاوى: ١٩ /١٣٠، ١٦/ ٣٥٤

(٨٤) انظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والتعليل لابن القيم:٣٣-٣٥ حيث أشار إلى كثير من الحكم والغايات المترتبة على أفعال الله. وتجده أيضاً في مواضع متفرقة من كتبه.

وسوف أحاول أن أذكر شيئاً من أفعال الله الدالة على علمه، وخاصة التي أشار القرآن إليها، ومن ذلك:

١ -**الخلق**: وهو من أعظم الأدلة الدالة على علم الله تعالى، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ﴾ [سورة الطلاق: ١٢].

يقول شيخ الإسلام معلقا على هذه الآية: " دلت – أي الآية – على علمه بالأشياء من وجوه تضمنت البراهين المذكورة لأهل النظر العقلي:

١ - أنه خالق لها، والخلق هو الإبداع بتقدير، فتضمن تقديرها في العلم قبل تكوينها.

٢ - أنه مستلزم للإرادة والمشيئة، فيلزم تصور المراد. وهذه الطريقة المشهورة عند أكثر أهل الكلام[٨٥].

٣ - أنها صادرة عنه، وهو سببها التام، فالعلم بالأصل يوجب العلم بالفرع، فعلمه بنفسه، يستلزم علم كل ما يصدر عنه"[٨٦].

ويقول في موضعٍ آخر معلقاً على هذه الآية: " ودلالة الآية تُقرر بطريق ثانٍ، وهو أن يقال: خلق الخالق مشروط بتصوره للمخلوق قبل أن يخلقه، فإن الخالق إنما يخلق بالإرادة، والإرادة مشروطة بالعلم، فإرادة مالا يشعر به محال، وإذا كان إنما يخلق بإرادته، وإنما يريد ما يصوره، لزم من ذلك أن يعلم كل ما خلقه "[٨٧].

---

(٨٥) هذا هو دليل الاختيار.

(٨٦) الفتاوى :١٦ /٦٠

(٨٧) درء التعارض: ١٠ / ١١٤، وانظر إلى: شرح الأصفهانية: ٥٥، والفتاوى: ١٦ / ٣٥٤

ويقول ابن سعدي (ت:١٣٧٦هـ) عن هذه الآية: "ثم قال مستدلاً بدليل عقلي على علمه " أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ " فمن خلق الخلق وأتقنه وأحسنه كيف لا يعلمه"(٨٨).

وبهذا يتبين لنا دلالة خلق الله على علمه.

٢ -**اللطف**: ومن الأدلة الدالة على علمه –سبحانه وتعالى – لطفه بعباده. كما قال تعالى: ﴿ أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ﴾ [سورة الملك: ١٤]، ويقول أيضاً: ﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٞ لِّمَا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ [سورة يوسف: ١٠٠].

يقول ابن سعدي (ت:١٣٧٦ه) مبيناً معاني هذه الآيات: " الذي لطف علمه وخبره، حتى أدرك السرائر والضمائر، والخبايا والخفايا والغيوب، وهو الذي (يعلم السر وأخفى)، ومن معاني اللطيف: أنه الذي يلطف بعبده ووليه، فيسوق إليه البر والإحسان من حيث لا يشعر، ويعصمه من الشر من حيث لا يحتسب، ويرقيه إلى أعلى المراتب بأسباب لا تكون من العبد على بال، حتى لأنه يذيقه المكاره، ليتوصل بها إلى المحاب الجليلة، والمقامات النبيلة "(٨٩).

وأما دلالة اللطف على علم الله، فإن من مقتضيات لطفه –سبحانه – أن يدرك دقيق الأمور وخفيها، ويعلم غايتها، وكل هذا لا يحصل إلا بالعلم. فلا يتصور لطف بدون علم.

يقول شيخ الإسلام معلقاً على آية سورة الملك: " وهو بيان ما في المخلوقات من لطف الحكمة التي تتضمن إيصال الأمور إلى غايتها بألطف الوجوه، كما قال يوسف

---

(٨٨) تيسير الكريم الرحمن: ٨٧٦

(٨٩) تيسير الكريم الرحمن: ٨٧٦، ٨٧٧

– عليه السلام – : ﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَآءُ ﴾. وهذا يستلزم العلم بالغاية المقصودة، والعلم بالطريق المحصل، وكذلك الخبرة "[٩٠].

ويقول في موضع آخر معلقاً على هذه الآية في سياق تقريره لأدلة العلم المستنبطة من هذه الآية: " إنه لطيف يدرك الدقيق، خبير يدرك الخفي، وهذا هو المقتضي للعلم بالأشياء، فيجب وجود المقتضي لوجود السبب التام "[٩١].

٣ – من الأدلة الدالة على علم الله: **أوامره وتشريعاته التي شرعها لعباده**، فإن فيها دلالة كاملة على كمال علم مشرِّعها والآمر بها، يقول تعالى: ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَٰٓئِدَ ۚ ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [سورة المائدة: ٩٧].

يقول ابن جرير (ت: ٣١٠هـ) موضحاً معنى هذه الآية " يقول – تعالى ذكره –: صيَّر الله الكعبة البيت الحرام قواماً للناس الذين لا قوام لهم من رئيس يحجز قويهم عن ضعيفهم، ومسيئهم عن محسنهم، وظالمهم عن مظلومهم، والشهر الحرام والهدي والقلائد، فحجز بكل واحد من ذلك بعضهم عن بعض، إذ لم يكن لهم قيام غيره، وجعلها معالم لدينهم ومصالح أمورهم... كي تعلموا أن من أحدث لكم لمصالح دنياكم ما أحدث مما به قوامكم ، **علماً منه بمنافعكم ومضاركم**، أنه كذلك يعلم جميع ما في السموات وما في الأرض، مما فيه صلاح عاجلكم وآجلكم؛ ولتعلموا أنه بكل شيء عليم لا يخفى عليه شيء من أموركم وأعمالكم؛ وهو محصيها عليكم حتى يجازي المحسن منكم بإحسانه والمسيء منكم بإساءته"[٩٢].

---

(٩٠) الفتاوى: ١٦ / ٣٥٤

(٩١) الفتاوى: ١٦/٦٠، وذكر مثله في درء التعارض: ١٠/ ١١٧

(٩٢) جامع البيان :٧/ ٧٦-٧٨

فالمصالح التي ترتبت على هذه الأوامر والشرائع فيها دلالة كاملة على علم مشرعها.

٤ -**الكلام**: كلام الله سبحانه وتعالى من صفاته الذاتية، وفي نفس الوقت صفة فعلية، فذاتية باعتبار أصلها وفعلية باعتبار آحاد الكلام؛ لأنه متعلقة بمشيئة الله وإرادته.

وكلام الله سبحانه وتعالى دال على علمه من جهتين:

الأولى: إن الكلام يستلزم الإرادة والمشيئة كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [سورة يس: ٨٢].وكما مر أن الإرادة تستلزم تصور المراد وهو العلم.

الثانية: ما في كلامه – سبحانه وتعالى – من المعاني العظيمة، والحكم الجليلة، والأخبار الصادقة، والسنن الثابتة، كما هو ظاهر في كتابه العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وكل هذه الأمور يستحيل أن تصدر من غير عالم.

فتبين أن كلامه سبحانه وتعالى دال دلالة واضحة على كمال علمه وسعته.

والكلام في الحقيقة على أفعال الله ومدى دلالتها على علمه كحبه وبغضه وكرمه وإحسانه ورحمته وجوده وقهره وانتقامه يطول كثيراً، لكن حسبنا ما ذكرنا، فإن فيها دلالة وتنبيهاً على مالم يذكر(٩٣).

---

(٩٣) من أراد الاستزادة فليراجع جامع الرسائل: فصل " الصفات الاختيارية " ٢/ ٣-٧٠، فإنه تكلم عن دلالة أفعال الله على علمه وخاصة علم الجزئيات.

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.... وبعد:

ففي نهاية هذا البحث يمكن إيجاز أهم ما توصلت إليه فيما يلي:

١ -أن صفة العلم من الصفات الذاتية التي تدرك بالعقل كما تدرك في السمع.

٢ -أن صفة العلم من أعظم صفات الكمال وأكملها، وكثير من الصفات – وخاصة العقلية منها – متوقف عليها.

٣ -أن الأدلة العقلية داخلة تحت الأدلة الشرعية. وهي قسيم الأدلة السمعية.

٤ -أن الأدلة العقلية الشرعية نوعان: (نقلي) و(غير نقلي).

٥ -أن السلف – رضوان الله عليهم – كانوا يحتجون بالأدلة العقلية لإثبات مسائل أصول الدين.

٦ -أن الأدلة العقلية الدالة على صفة العلم قسمان:

أ – أدلة عامة: دالة على كثير من المطالب الإلهية وعلى صفات الكمال خاصة.

ب -أدلة خاصة: تدل على صفة العلم، وقد تدل على صفات أخرى لكن ليس كالأولى.

٧ -أن الأدلة العقلية العامة دليلان:

أ) قياس الأولى

ب)دليل الكمال.

٨ -الأدلة العقلية الخاصة التي تدل على صفة العلم كثيرة منها:

أ) دليل الإتقان وهو الذي استدل به أهل السنة والأشاعرة والمعتزلة على صفة العلم.

ب) دليل الاختيار وهو مثل الذي قبله.

ج) دليل أفعال الله على صفة العلم.

هذا وأسأل الله أن يوفقنا لما يحب ويرضى، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آلة وصحبه وسلم،،،

المصادر والمراجع

[١] اتحاف المريد بجوهرة التوحيد، لعبد السلام اللقاني، دار إحياء الكتب العربية، ط: الأولى

[٢] الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد، سعود العريفي، دار عالم الفوائد، ط: الأولى

[٣] الإصابة في تميز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، مطبعة السعادة بمصر، ط: الأولى

[٤] الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات، لعبد القادر صوفي، مكتبة الغرباء: الأولى

[٥] الاقتصاد في الاعتقاد، أبو حامد الغزالي، ت: علي بو ملحم، دار مكتبة الهلال.

[٦] بدائع الفوائد، ابن القيم، ت: محمد الاسكندراني، دار الكتاب العربي، ط، الأولى.

[٧] التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، ت: ابراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط: الثانية.

[٨] تيسير الكريم الرحمن، عبد الرحمن ابن سعدي، ت: عبد الرحمن اللويحق، وزارة الشؤون الإسلامية، ط: الأولى.

[٩] جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير، دار الفكر.
[١٠] جامع الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي.ت: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي.
[١١] جامع الرسائل، ابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، دار العطاء ودار التدمرية، ط: الأولى.
[١٢] درء التعارض، ابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، ط: جامعة الإمام، ط: الثانية.
[١٣] الرد على الزنادقة والجهمية، أحمد بن حنبل، ت: محمد حسن راشد، المطبعة السلفية.
[١٤] الرد على المنطقيين، ابن تيمية، دار المعرفة، بيروت.
[١٥] رسالة التوحيد، محمد عبده، مطابع دار الكتاب العربي.
[١٦] سنن ابن ماجة، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني. ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر.
[١٧] سنن النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط: الثانية.
[١٨] سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة: التاسعة.
[١٩] شرح اسماء الله الحسنى، حصة الصغير، دار القاسم، ط: الأولى.
[٢٠] شرح الأصول الخمسة، عبد الجبار بن أحمد، ت: عبد الكريم عثمان، الاستقلال الكبرى ط: الأولى.

[٢١] شرح العقيدة الأصفهانية، ابن تيمية، ت: سعيد نصر الدين، مكتبة الرشد، ط: الأولى.

[٢٢] شرح العقيدة الطحاوية، ابن ابي العز، ت: التركي والأرنؤط، الرسالة، ط: الثانية.

[٢٣] شرح العقيدة الواسطية، خليل الهراس، مطبعة الامام بمصر.

[٢٤] شرح المواقف، الشريف الجرجاني، ت: محمد بدر الدين، مطبعة السعادة.

[٢٥] شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والتعليل، ابن القيم، ت: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي، دار الفكر.

[٢٦] صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير: الثالثة.

[٢٧] الصفات الإلهية، محمد أمان الجامي، إحياء التراث الاسلامي، ط: الأولى.

[٢٨] صفات الله عز وجل، علوي السقاف، دار الهجرة: الأولى.

[٢٩] الصفدية، ابن تيمية، ت: د. محمد رشاد سالم، ط: الثانية.

[٣٠] الصواعق المرسلة، ابن القيم، ت: د. علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة: الثالثة.

[٣١] غاية المرام في علم الكلام، علي بن أبي علي الآمدي، ت: حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

[٣٢] فتاوى اللجنة الدائمة، مجموعة من العلماء، جمع: احمد الدويش، مكتبة المعارف: الأولى.

[٣٣] قاعدة في المحبة، ابن تيمية: فواز زمرلي، المكتب الإسلامي: الأولى.

[٣٤] القواعد المثلى، الشيخ محمد بن عثيمين، ت: أشرف عبد المقصود، أضواء المجتمع.
[٣٥] لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر ط: الأولى
[٣٦] اللمع، أبو الحسن الأشعري: حمود غرابة، مطبعة مصر.
[٣٧] لمع الأدلة، عبد الملك الجويني، ت: فوقية حسين، المؤسسة المصرية العامة.
[٣٨] لوامع الأنوار البهية، محمد السفاريني، المكتب الإسلامي، ط: الثالثة
[٣٩] المجلى في شرح القواعد المثلى. كاملة الكواري، دار ابن حزم، ط: الأولى.
[٤٠] مجموع الفتاوى، ابن تيمية، جمع وترتيب ابن قاسم، طبعة وزارة الشئون الإسلامية.
[٤١] المحصل، الفخر الرازي، ت: طه عبد الرؤف، مكتبة الكليات الأزهرية.
[٤٢] مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، طبعة جديدة.
[٤٣] المسائل الخمسون في أصول الدين، الفخر الرازي: أحمد السقا، المكتب الثقافي.
[٤٤] المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد، جمع: عبد الإله الأحمدي، دار طيبة: الثانية.
[٤٥] معالم أصول الدين، الفخر الرازي: طه عبد الرؤف، مكتبة الكليات الأزهرية.
[٤٦] معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ت: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، ط: الثانية.
[٤٧] مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، دار الكتب العلمية
[٤٨] منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام: الثانية.

[٤٩] منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل، جابر إدريس أمير، أضواء السلف، ط: الأولى

[٥٠] الموافقات، الشاطبي، ت: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط١: ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

[٥١] والمواقف في علم الكلام، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، دار الجيل.

[٥٢] موقف ابن تيمية من الأشاعرة، د/عبد الرحمن المحمود، الرشد، ط: الأولى.

[٥٣] النبوات، ابن تيمية، ت: عبد العزيز الطويان، اضواء السلف، ط: الأولى.

[٥٤] النونية مع الشرح (توضيح المقاصد وتصحيح القواعد)، ابن القيم. ت: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي.

The Rational Arguments on the Attribute of Omniscience of Allah (According to Dogma of predecessor, Alssalf)

Dr. Yasser Ben Abdurahman Alyahya
Assistant Professor in Department of Aqidha and Contemporary Doctrines
Qassim University

Abstract. This thesis is dealt with a concept of rational arguments, its position, and kinds. It discusses how ancestors, Salf, perspective applied on one belief topics.

On this thesis, I Selected a topic of "Attribute of Omniscience of Allah, the Exalted, The Majestic", for honor of attribute and its relation by many topics of belief, as optional attributes ,predestination topics, and such as.

Through this thesis, many of results were reached, among of its more important are:

1- Rational arguments intercalates Legal arguments and shares traditional arguments.

2- Legal rational arguments are two: traditional arguments and untraditional arguments.

3- That ancestor, Salf, satisfaction of Allah be upon them, were used rational arguments to affirm of topics of Dogma, Usul aldiin.

4- A rational arguments which indicates to the "attribute of Omniscience " are two:

A) General arguments which indicates to many of theological demands and perfection attributes exclusively.

B) Exclusively arguments which indicates to "the attribute of Omniscience ", and it may indicate to other attributes, but it is not as the former.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة *القصيم*، المجلد (١٠)، العدد (١)، ص ص ١٩٣-٢٤٤، (محرم ١٤٣٨هـ/أكتوبر ٢٠١٦م)

الإكراه والسكر من موانع المسؤولية الجنائية

د. محمد فوزي عبد الله الحادر
أستاذ الفقه المشارك بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة القصيم

ملخص البحث. المسؤولية الجنائية في الشريعة الإسلامية معناها أن يتحمل الإنسان نتائج الأعمال المحرمة التي يأتيها مختاراً، وهو مدرك معانيها ونتائجها، وعليه فمن أتى فعلاً محرماً وهو مكْرَه أو مغمي عليه، لا يسأل جنائياً عن فعله، ومن أتى فعلاً محرماً وهو غير مدرك معناه كالطفل والمجنون فهو أيضاً غير مسؤول عنه.

فيتبيّن أن المسؤولية الجنائية في الشريعة الإسلامية تقوم على ثلاثةِ أسس هي:

أولاً: الإتيان بفعل محّرم.

ثانياً: أن يكون الفاعل مختاراً.

ثالثاً: أن يكون الفاعل مدركاً.

لذا فقد تعلقت هذه الدراسة بكون الإكراه والسكر من موانع المسؤولية الجنائية، وذلك من خلال بيان مفهوم المسؤولية الجنائية، ومفهوم موانع المسؤولية الجنائية، وأثر السكر في المسؤولية الجنائية، وأثر الإكراه في المسؤولية الجنائية، وتتبع آراء الفقهاء في هذه المسألة والوقوف على آرائهم وأدلتهم، والترجيح بينها.